نصيب الفلاح فى خطاب العرش

للدكتور أحمد حسين

مدير ادارة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية

نال الفلاح فى خطاب العرش النصيب الأوفى من العناية ، وليس هذا بالأمر الغريب ، فالفلاحون يكونون ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان البلاد ، وإن كان تحقيق الحكم الديموقراطى الذى تحرص عليه الحكومة يتطلب كما جاء بالنص فى مستهل خطاب العرش " توافر ثقة الشعب فيمن يتولى شؤونه وأن تعمل الحكومة من جانبها على استبقاء هـذه الثقة وفى ذلك فليتنافس المتنافسون لاكتساب رضى الأمة والعمل على ما فيه خيرها وهناءتها".

فمن الطبيعى ، والحالة هذه أن يتجه هم الحكومة الأول نحو خدمة هؤلاء الفلاحين الذين يكونون الكثرة الساحقة من أفراد الأمة .

ولا أريد أن أتناول ما تضمنه خطاب العرش من المشروعات التى تعود بالخير على الفلاحين كمشروعات الرى والصرف أو تحسين الانتاج الزراعى أو تنمية الثروة الحيوانية أو التوسع فى العلاج القروى أو علاج مشكلات التعليم الأولى والعناية بصحته وتغذية تلاميذه أو غير ذلك من المشروعات التى تقوم على تنفيذها وزارات الدولة المختصة ، وكل ما أرجوه من الله أن يتم تنفيذ تلك المشروعات على أسلم الأسس وفى أقرب وقت حتى لا يطول حرمان الفلاحين من الاستفادة بثمارها .

وعلى ذلك سنقتصر هذا المقال على ما ورد فى خطاب العرش متصلا بمهمة وزارة الشؤون الاجتماعية بل مكونا لصلب مهمتها ألا وهو رفع المستوى المادى والأدبى للفلاحين .

وأول ما قامت به الحكومة بالفعل هو أن استبقت وزارة الشؤون الاجتماعية نفسها لتتمكن من تنفيذ المشروعات العامة التى تزمع الحكومة تنفيذها ، فوزارة الشؤون الاجتماعية ما هى إلا وزارة الطبقات العاملة والمحرومة من الأمة أو هى وزارة الفلاح والعامل .

فالابقاء عليها كوزارة أقوى دليل على أهمية ما تعتزم الحكومة تنفيذه من مشروعات لحماية وخدمة الفلاحين والعمال .

وأول قرار اتخذته الحكومة بالفعل لخدمة الفلاحين وأعلنته فى خطاب العرش هو تخفيف عبء الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين باعفاء من يدفعون خمسين قرشا فأقل من الأموال الأميرية إعفاء كاملا ويبلغ عدد المستفيدين من الاعفاء حوالى المليون و ربع المليون مالكا وإعفاء بقية صغار الملاك ممن يدفعون أكثر من خمسين قرشا إعفاء جزئيا وسيستفيد من هذا التخفيض فى ضريبة الأطيان حوالى المليون و ربع المليون مالكا آخرين .

ولاشك أن إعفاء صغار الملاك هؤلاء من كل أو بعض ضريبة الأطيان ينطوى على الكثير من العدل الاجتماعى ، فلكل من هؤلاء الملاك الصغار عائلة يرعاها تتكون فى المتوسط من أربعة أو خمسة أشخاص ولا يتجاوز دخل أغلبهم من أرضهم إلا القليل من الجنيهات . كريم من الدولة أن تتنازل عن مشاركتهم فيها .

وطبقة صغار الملاك هؤلاء يمثلون عنصر جد و نشاط واستقرار اجتماعى مما حدا بالكثير من الدول الى تشجيعهم وحمايتهم بشتى الوسائل .

وأمل أن تتدرج الحكومة المصرية فى سياستها هذه فترى خطاب العرش المقبل وقد تضمن الاعفاء الشامل لمن يدفعون جنيها فأقل من الأموال الأميرية وأن يحظى من يدفعون أقل من خمسة جنيهات بتخفيض جديد .

وبقية المولين غير الزراعيين الذين يقل دخلهم عن ٦٠ جنيها يتمتعون بالاعفاء الكامل من أعباء الضرائب وهذا المبلغ يوازى دخل عشرة أفدنة فى المتوسط .

* * *

ليست طبقة صغار الملاك هى أبأس الفلاحين حالا وأجدرها بالعناية .

فهناك طبقة عمال الأجرة الذين يعتمدون على أجرهم اليومى وليست لهم زراعة خاصة لا مملوكة ولا مستأجرة . وقد أثبتت الاحصاءات أن أجر العامل الزراعى فى اليوم لا يتجاوز الثلاثة القروش وهو مع ذلك لا يجد عملا كل يوم و يقدر بعض الباحثين أن العامل الزراعى لا يشتغل أكثر من نصف أيام العام أى أن دخله اليومى لا يزيد فى المتوسط عن قرش ونصف وهو مبلغ لا يمكن أن يفى بأدنى مطالب الحياة الضرورية فى الظروف العادية ناهيك عن الظروف الغلاء الحاضرة .

وهناك طبقة ثانية لا تقل بؤسا عن طبقة هؤلاء العمال ألا وهى طبقة المستأجرين الذين يدفعون قيما باهظة لايجار الأرض قل أن يتبقى لهم بعد سداده شىء . ومن يرجع الى دفاتر

المستأجرين بالتفاتيش والعزب يجد أن أغلبهم غارق فى دين لن يستطيع سداده مدى حياته مما يجعلهم أقرب الى العبيد ، ان بقى الواحد منهم لا يملك شيئا من محصوله ، وان حاول الخروج يجرد من ماشيته ودابته .

وتشمل طبقة صغار الملاك التى سبق الكلام عنها الكثير ممن يسمون ملاكا على سبيل التجاوز ثمانك القيراط والقيراطين لا بد أن يعتمد فى معاشه على ما يستأجره من أرض اضافية أو على العمل نظير أجر فى حقول الغير فهو فى الحقيقة يدخل فى طبقة العمال الزراعيين أو صغار المستأجرين .

و يرجع سوء حال هؤلاء الفلاحين الصغار الذين سميهم قبل غيرهم الى ضيق مساحة الأرض المنزرعة واطراد تزايد السكان مما زاد فى عرض العمل وضاعف الطلب على الأرض فهبطت الأجور وارتفعت الايجارات ولا يجد هؤلاء الفلاحون بابا آخر للرزق يتجهون نحوه غير الفلاحة . ولا يجوز أن نقبل ما يبرر به الكثير من الملاك هذا الوضع المختل بأنه نتيجة طبيعية لعوامل العرض والطلب لا حيلة لنا فيها . اذ الواقع أن عرض الفلاح الفقير لعمل ليوفر قوت يومه لنفسه ومن يعول لا يعتبر عرضا اختياريا بل هو عرض " اجبارى " كما يسميه الاقتصاديون .

وقد أدت ضآلة دخل صغار الفلاحين الى تدهور مستوى معيشتهم ، فالفقر هو أس البلاء ، فلن يستطيع هذا الفلاح المعدم أن يوفر لنفسه الغذاء الكافى أو الملبس اللازم أو السكن الملائم أو غير ذلك من مختلف مطالب الحياة .

واستمرار هذا الحال معناه تدهور وانحطاط لغالبية الشعب وهو أول ما يتعين على أولى الأمر تلافيه وعلى الدولة أن تتدخل لحماية هذه الطبقة البائسة التى تكون سواد الأمة وتستحق كل رعاية وعناية .

ولا يخفى ما فى ترك هؤلاء الفلاحين على ما هم فيه من حرمان من خطر اجتماعى اذا راعينا انتشار التعليم والاذاعة وتحسن سبل المواصلات مما جعل الفلاح أكثر اتصالا بالعلم واذا راعينا الى جانب ذلك ما تجلبه الحروب دائما من تبلبل فى الأفكار وزعزعة فى الأوضاع المألوفة واذا تذكرنا أيضا أن الجوع كافر لا يرحم تبينا ما نكسبه جميعا من وراء تحسين حال هؤلاء المحرومين وتوفير أسباب المعيشة الراضية لهم .

وان كان العلاج الصحيح للحالة يأتى عن طريق استصلاح الأراضى البور وتشجيع قيام الصناعات التى تتوافر لها أسباب النجاح وغير ذلك من الوسائل التى تؤدى إلى فتح أبواب

جديدة حتى يخف ضغط الأيدى العاملة المتزايدة عن الأرض فترتفع الأجور وتنخفض الايجارات ، الا أن تحقيق مثل هذه السياسة يحتاج لوقت ، وحالة الفلاحين لا تحتمل الانتظار.

واننا لجد متفائلين بما جاء فى خطاب العرش بالنص من أن الحكومة لن تتوانى عن العمل لإنجاز الاصلاحات الاجتماعية الحكيمة التى لا غنى عنها لهذا الشعب الوادع العامل وعلاج مشاكله المختلفة علاجا سريعا ورفع المستوى الأدبى والمادى للفلاحين والعمال حتى يصلوا الى مرتبة تليق بكرامة الانسان .

وقد بدأت الحكومة فى تنفيذ سياستها الاجتماعية بتقرير حد أدنى لأجور عمالها بما فى ذلك العمال الزراعيين بحيث لا يقل أجر الواحد منهم عن خمسة قروش فى اليوم . وقد ناشدت الحكومة كبار الزراع أن يحذو حذوها فى تطبيق هذا القرار .

ومما يؤسف له أن غالبية كبار الزراع قد جعلت أذنا من طين وأخرى من عجين واستمروا فى دفع الأجر العادى دون النظر الى ارتفاع أثمان محاصيلهم الى الضعف أو أكثر من الضعف وغير مكترثين لحالة عمالهم وكيف يستطيع الواحد منهم أن يوفر لنفسه الخبز القفار وأجره ثلاثة قروش وقد ارتفع ثمن كيلة الذرة حتى بلغت الأربعين قرشا بل وجاوزها فى كثير من الجهات .

ونحن نذكر صياح أهل المدن المترفين عند ما حتمت الظروف خلط خبزهم بقليل من الذرة التى شابت بياضه ، أو تذمرهم من منع بيع اللحم بعض أيام الأسبوع رغم توفر الطيور والأسماك ، فما لنا لا نشعر بحال هؤلاء الفلاحين الجياع الذين لا يحصلون رغم كدهم على ما يسد رمقهم من خبز الذرة فقط .

أصبحت الدولة الحديثة لا تنظر الى واجبها الاجتماعى نحو الطبقات العاملة والضعيفة على أساس أنه ضرب من الاحسان أو الرحمة بل أصبح الواجب الأول للدولة توفير مستوى المعيشة الملائم لمجموع الشعب وهو يتكون لديها من هؤلاء الفلاحين الصغار فهم الأمة المصرية ومن كدهم وعلى حسابهم يترف كبار الملاك والأثرياء والموظفون .

وأملنا أن تلجأ الدولة لسلطة التشريع فى تقرير الحد الأدنى للأجور وسيصل هذا التشريع الى جيب من أصم أذنيه عن الاستجابة للنداء الانسانى .

كما نرجو أن تتدخل الدولة عن طريق لجان محلية فى تحديد قيم إيجار الأراضى بما يحفظ للمالك حقه و يضمن للمستأجر جزاء عادلا نظير كده .

أود أن نذكر دائما أن الحكومة وحدها لن تستطيع أن تقدم للفلاح كل ما يحتاج اليه وأن ما تقدمه الحكومة من خدمات لا يمكن أن يثمر الثمرة المرجوة الا اذا تفهمها الفلاح أولا واقتنع بفائدتها وسعى لتحقيقها، وقد أثبت مشروع المراكز الاجتماعية أنه خير مشروع لإصلاح حال الفلاح والقرية من كافة النواحى الاقتصادية والصحية والاجتماعية فى وقت واحد و بأقل التكاليف .

وميزة هـذا المشروع أنه يقوم على أساس اقتناع الأهالى أولا بمزاياه ومساهمتهم ماديا وأدبيا فى تحقيق الاصلاح .

وقد أثبتت التجربة نجاح هذا المشروع ، وان كانت الظروف الحاضرة وحالة الميزانية قد اضطرت الحكومة الى وقف معظم الأعمال الجديدة الا انها قد أبقت على الاعتماد اللازم لزيادة عدد المراكز الاجتماعية الجديدة فى السنة المقبلة .

قصر الله فى عمر هذا الحرب حتى يتيسر تعميم تلك المراكز فى جميع أنحاء الريف فينعم الفلاحون بخدماتها و يتوافر لهم المستوى المادى والأدبى الذى نتمناه لهم جميعا .

أحمد حسين

كسوتنا من قطنه الجديد　　لقمتنا من قمحه الحصيد
قوتنا من جهده الجهيد　　فما لنا يا قوم لا نرعاه ؟

* * *

ما باله من قطنه عريانا ؟　　ما باله من قمحه جوعانا ؟
ما باله من جهده هزلانا ؟　　ما باله يصرخ من بلواه ؟

(من المحفوظات العربية الجديدة)